صفحة متخصصة أسبوعية تهتم بقطاع الصناعة

للتواصل
h.alkhateeb@alanba.com.kw
Industry@alanba.com.kw
إعداد: هديل الخطيب

صناعة

بعد تآكل رأسمالها بنسبة تفوق الـ 70٪.. بسبب المعوقات الكثيرة وبطء تنفيذ مشروعات التنمية

القطاع الصناعي يشهد إفلاس 3 مصانع.. وماذا بعد؟

تقدمت 3 مصانع محلية تعمل في مجال الالمنيوم بطلب إفلاس للجهات الحكومية المعنية اثر تأكل رأسمالها بنسبة تفوق الـ 70٪ وذلك بسبب المعوقات الادارية الكثيرة والمتشعبة التي يعاني منها القطاع الصناعي المحلي بشكل عام إضافة الى بطء تنفيذ بعض المشروعات التنموية وإلغاء مشروعات أخرى وبالتالي فقدان حصة المصانع من تلك المشروعات.

ويقول أحد ممثلي تلك المصانع (فضل عدم ذكر اسمه) أن المصنع تم افتتاحه عام 1973 وكان يعمل في مجال الالمنيوم والابواب والشبابيك الجاهزة، وما سبب في تراجع ارباح المصنع هو البطء الشديد في تنفيذ مشروعات التنمية والغاء جزء منها نتيجة العجز المالي الذي تواجهه الحكومة حاليا جراء انخفاض أسعار النفط العالمية، لافتا الى أنهم قد رفعوا انتاج المصنع عند الاعلان عن الخطة الانمائية متوسطة الاجل ولكن أصبحت المصروفات لا تغطي ايرادات المصنع من اجمالي المشروعات التي ينفذها، ما يعني أن «قصر الرمال قد انهار».

ويشير الى أن محاربة بعض الجهات الحكومية للمصنع اضافة الى البيروقراطية القاتلة التي تهيمن على الاداء الحكومي ساهمت في عرقلة الاجراءات الادارية للمصنع وبالتالي لم يستطع الصمود أمام تلك الحرب الطاحنة. وما هو أخطر من ذلك، يقول أنه تم استبعاد المصنع أكثر من مرة من المناقصات الحكومية على الرغم من استيفاءه لجميع المواصفات والمقاييس المحلية حيث تم اعتماد منتجات مستوردة لا تنطبق مع الشروط المنصوص عليها في المناقصة وذلك بسبب الفساد المتفشي في أروقة الجهات الحكومية.

واستبعد أن تكون الصناعة البديل الاستراتيجي عن النفط أو مساهمتها في تنويع مصادر الدخل في ظل تلك المعوقات التي يواجهها القطاع الصناعي، مما أدى الى تراجعه وثبات نموه، مؤكدا أن «الاتاوات» التي تنفقها المصانع كرسوم للافراج الجمركي على المواد الكيماوية ساهمت في رفع التكاليف على كاهل المصانع في ظل ضيق السوق المحلي وصعوبة المنافسة المحلية اضافة الى اغراق السوق بالمنتجات المستوردة الرخيصة.

استبعاد أحد المصانع المتضررة من المناقصات الحكومية.. رغم استيفائها للمواصفات

تحذيرات سابقة

أطلق رئيس اتحاد الصناعات الكويتية تحذيرات سابقة من رفع الدعم عن القطاع الصناعي الذي يعاني الامرين جراء المعوقات الكثيرة التي يتعرض لها، حيث قال ان إجراءات التقشف المرتقبة وفرض ضرائب على شركات ومصانع القطاع الخاص سيضاعف من متاعب القطاع بينما تنعم الصناعات في دول أخرى بثمار انخفاض كلفة الطاقة، وأشار الى أن مصانع القطاع الخاص سيقع على عاتقها تحمل أعباء دفع ضريبة جديدة للحكومة في وقت ستكون مطالبة فيه بتوظيف نسبة أكبر من العمالة الوطنية ذات الكلفة العالية.

ودعا الخرافي الحكومة إلى استثناء القطاع الصناعي من إجراءات تقليص الدعم، وقال إن المصانع المنافسة في الصين ودول أخرى تستفيد من هبوط أسعار النفط لأنها تدفع ربع ما كانت تدفعه سابقا من كلفة الطاقة، ما يعني أنها ستكون أكثر قدرة على منافسة المصانع الكويتية في سوقها الضيقة.

الألمنيوم في الخليج

تنتهج دول الخليج كافة سياسة تشجيعية لصناعة الالمنيوم نظرا لأهمية تلك الصناعة في تغذية مشروعاتها وطموحاتها التنموية على عكس الكويت.

وتشير تقارير سابقة الى أن منطقة الخليج بوصفها من المناطق المرشحة لجذب صناعة الألمنيوم، حيث تستثمر الدول الخليجية بما في ذلك الإمارات والمملكة السعودية وقطر وعمان مليارات الدولارات في صناعة الألمنيوم في جهد يهدف إلى الاستفادة من وفرة الطاقة ورخص الأيدي العاملة.

وتستحوذ الطاقة على 29٪ من تكلفة إنتاج الألمنيوم، مما يجعل المصانع في الولايات المتحدة وأوروبا أقل ربحية بالمقارنة مع مثيلاتها في منطقة الشرق الأوسط التي تضم دولتين تعدان من أكبر الدول المالكة لاحتياطيات غاز طبيعي.

ومع تصاعد الطلب العالمي على الألمنيوم بنسبة 6٪ سنويا، يتوقع أن تنمو حاجة السوق العالمي السنوية من 40 مليون طن حاليا إلى 70 مليون طن عام 2020. وقد نجحت المصاهر الخمسة الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي وهي «ألبا» و«دوبال» و«إيمال» و«صحار» و«كاتالوم» مجتمعة في إنتاج 3,6 ملايين طن من الألمنيوم عام 2012.

وبعد إنجاز المرحلة الثانية من مشروع مصهر «إيمال» واكتمال المزيد من مشاريع صناعة الألمنيوم في المنطقة، يتوقع أن يرتفع إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى 5 ملايين طن من الألمنيوم بنهاية عام 2014.

وأحدث نمو قطاع الألمنيوم في دول الخليج في السنوات القليلة الماضية، تحولا في سوق الألمنيوم العالمية، حيث ارتفع نصيب المنطقة من الإنتاج العالمي من 2,8٪ إلى 7,5٪ مع توقع أن تحقق المزيد من الزيادة، مشيرا إلى أن دولة الإمارات ساهمت بنصيب كبير من كمية الألمنيوم التي أنتجتها مصاهر دول الخليج في العام الماضي

ويسهم الطلب المتزايد في الأسواق الدولية الرئيسية مثل الصين وبقية آسيا وأميركا الشمالية وأميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط في زيادة التفاؤل في أوساط مصنعي الألمنيوم والمستثمرين على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يصدر 80٪ من إنتاج المنطقة من الألمنيوم إلى جميع أنحاء العالم، علاوة على ذلك، يسهم النمو المستدام لقطاع الإنشاءات في فتح آفاق استثمارية جديدة، حيث يذهب 80٪ من الألمنيوم المورد في المنطقة إلى الأعمال الإنشائية.

وتحتضن منطقة الخليج 5 مصاهر رئيسية للألمنيوم هي: شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) في البحرين، ودبي للألمنيوم (دوبال) في دبي، وشركة الإمارات للألمنيوم (إيمال) في أبوظبي، وشركة قطر للألمنيوم (كاتالوم) في قطر، وصحار للألمنيوم في عمان.

الرئيس التنفيذي لـ «مطابخ الفارسي» مصطفى كامل لـ «الأنباء»:

تحرير الأراضي الصناعية يضمن زيادة الإنتاج الصناعي

قال الرئيس التنفيذي في شركة أولاد عبدالرحمن شيخان الفارسي للتجارة العامة والمقاولات «مطابخ الفارسي» مصطفى كامل ان ما يحتاجه القطاع الصناعي حقا هو تحرير الأراضي الصناعية، متمنيا ان تفي الهيئة العامة للصناعة بوعدها من خلال توزيع القسائم الصناعية في عدة مناطق صناعية سواء في صبحان الصناعية اوالشعيبة اوالشدادية اوأمغرة. ويشير كامل الى ضرورة تسهيل الإجراءات الصناعية وتنفيذها عبر خدمة «الاونلاين»، وذلك أسوة ببعض دول الجوار مثل دبي التي نجحت في تجربة خدمة الشباك الواحد، مما ساهم في اصدار التراخيص في أقل من 24 ساعة، واوضح ان الشركة تعاني من سياسة الإغراق في السوق الكويتي مع وجود منتجات مماثلة تأتي من دول الجوار بسعر أقل من التكلفة، مما يصعب المنافسة محليا، وفيما يلي التفاصيل:

الرئيس التنفيذي لشركة «مطابخ الفارسي» مصطفى كامل

بعض منتجات الشركة

حدثنا عن تاريخ تأسيس المصنع؟

● تأسست شركة أولاد عبدالرحمن شيخان الفارسي للتجارة العامة والمقاولات (مطابخ الفارسي) عام 1986، وهي من الشركات المعروفة في صناعة المطابخ في الكويت، حيث تقدم تصاميم مميزة من المطابخ والاجهزة والاكسسوارات. ولذلك حرصنا على إيجاد المتطلبات البيئية المحيطة بأدق تفاصيلها انطلاقا من إيماننا بأن المطبخ مملكة المرأة ومكان لتواصل أفراد الأسرة من حيث التصميم وتوزيع المساحة والإضاءة، وأردفناها بابتكار التجهيزات المناسبة لكل الاحتياجات العادية أو متطلبات الاعتماد على الذات، فما نهتم به حقا هو أدق التفاصيل بالمطبخ.

فكان المطبخ الجيد في نظر معظم الناس عبارة عن صبغ جيد ورخام ولكن حرصنا يمتد الى مفهوم جودة منزلقات الأدراج ومتانة فصالات أبواب الخزائن، فالمنتج المعمر لا يعمر إلا بجودة خاماته وإتقان تركيبه ومتانة تجهيزاته.

كما حرصنا على الاستثمار في الأيدي الماهرة ذات الخبرة الطويلة في تصنيع وتركيب المطابخ وتشطيباتها البيعية وهم مختصون في التصميم الداخلي ومدعمون بأحدث التقنيات ويقدمون النصح والمشورة مما يسهل على العميل اتخاذ قراره بشراء المنتج بعد التحقق من متطلباته واحتياجاته.

لدينا استثمارات بدول الخليج في البحرين وقطر من خلال موزعين

استوردنا منتجات ألمانية مضادة للبكتيريا ستحقق طفرة بالمستشفيات

الصناعة السبيل الوحيد لتنويع مصادر الدخل

ما أنواع المطابخ التي توفرونها للعملاء؟

● نحن نوفر المجموعة العصرية كخيار أفضل للعملاء الذي يفضلون الراحة مع التفاصيل حيث تعتبر هذه المجموعة مفهوما جديدا وتتيح القيام بالعديد من الوظائف من خلال منطقة كبيرة لتحضير الطعام. أما المجموعة الايطالية فهي تنظم المساحة بالطريقة الامثل كما هي مصنعة يدويا، اضافة الى مجموعة ميلانو والتي تتكون من لون الخشب التقليدي والمجموعة الرئيسية التي تخلق مساحات واسعة ومنظمة، ومطبخ لذوي الاحتياجات الخاصة والذي يوفر كامل الرعاية لتلك الفئة.

ما أهم أعمالكم في الخارج؟

● لدينا استثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي وتحديدا في المنطقة الشرقية والبحرين وقطر من خلال موزعين، وقد قمنا باستحداث خدمة جديدة للمصريين المقيمين في الكويت، حيث أصبح بامكانهم شراء المطبخ من الكويت واستلامه من مصر.

ونحن نتعامل مع المطابخ المركزية وهي عبارة عن أجهزة مطابخ متخصصة سواء فنادق أو وزارة الدفاع وأصبحت تخدم الاشخاص أيضا.

وقد استوردنا بعض المنتجات الالمانية (سيلويز) والتي ستحقق طفرة في المستشفيات خصوصا انها مضادة للبكتيريا.

هل تعتبر ان صناعة المطابخ في الكويت مجدية اقتصاديا؟

● تعتبر صناعة المطابخ في الكويت من أهم الصناعات على الإطلاق، وذلك لارتباطها باحتياجات الانسان الرئيسية من مأكل ومشرب إضافة الى أن المستهلك الكويتي يعتبر ذواق ولديه القدرة على الانتقاء والتقييم.

ما أهم المعوقات التي تعترض أعمالكم؟

● ما نحتاجه حقا هو تحرير الأراضي الصناعية، حيث لا نستطيع أن نتوسع بالشكل المطلوب على الرغم من تأسيس الشركة منذ 11 عاما. ونتمنى أن تفي الهيئة العامة للصناعة بوعدها من خلال توزيع القسائم الصناعية في عدة مناطق صناعية سواء في صبحان الصناعية أو الشعيبة أو الشدادية أو أمغرة.

كما نتمنى أن يتم تسهيل الاجراءات الصناعية وتنفيذها عبر خدمة «الاونلاين»، وذلك أسوة في بعض دول الجوار مثل دبي التي نجحت في تجربة خدمة الشباك الواحد مما ساهم في إصدار التراخيص في أقل من 24 ساعة.

كما نعاني من سياسة الإغراق في السوق الكويتي مع وجود منتجات مماثلة تأتي من دور الجوار بسعر أقل من التكلفة مما يصعب المنافسة محليا.

كيف تستطيع الدولة أن تنوع مصادر الدخل خصوصا بعد تهاوي أسعار النفط؟

● الصناعة هي السبيل الوحيد لتنويع مصادر الدخل، خصوصا وأنها تحقق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، حيث تعتبر دخلا اضافيا للبلاد اضافة الى دور القطاع الصناعي في توظيف عمالة وطنية وتدريبها وإكسابها الخبرة المطلوبة.

وأعتقد أنه لابد من وقفة حقيقية على المستوى الرسمي لتشجيع الصناعة وتحويلها الى المصدر الثاني للدخل من بعد النفط.